وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات الأولية
قسم ادارة الاعمال

قانون التجارة الالكترونية

استاذ المادة

م.م. ياسر خضير

قسم إدارة الأعمال

صباحي و مسائي

للعام الدراسي 2026/2025

توزيع مكتبة المنار للطباعة والنشر والاستنساخ – 07713590524

السعر:: 3500 دينار

المقدمة :

تعد المعاملات والتجارة التي تتم عبر الوسائط الالكترونية من أهم السبل التي ينتهجها الأشخاص فى عصرنا الحديث سواء أكانوا من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص، والسبب ذلك راجع لما تتيحه هذه الوسيلة من إتمام وانجاز سريع وفعال للمعاملة المطلوب إبرامها او الحصول عليها سواء وصفت بأنها معاملة مدينة أو معاملة تجارية.

ومما ساعد أيضا فى ازدياد وشيوع التجارة الالكترونية انتشار الوسائط الالكترونية المستخدمة في إتمام هذه التجارة وتحديثها المستمر وسهولة الحصول على تلك الوسائط وسهولة استخدامها حتى وصلت إمكانية ذلك عبر التليفون المحمول الذي أصبح القاسم المشترك بين غالبية الإفراد فى المجتمعات.

وترجع بدايات التجارة الإلكترونية إلى بداية السبعينات من القرن العشرين بإستخدام شركات أمريكية شبكات خاصة تربطها بعملائها وشركات أعمالها ، وفي أوائل السبعينات بدأت تطبيقات التجارة الإلكترونية للتحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Fund Transfers) لكن مدى التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة وبعض الشركات ، في نفس فترة السبعينات أتى مفهوم تبادل البيانات إلكترونياً (Electronic Data Interchange) الذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى وإمتدت التقنية من مؤسسات مالية إلى مؤسسات أخرى .

مع تحول الإنترنت إلى أداة مالية وربحية في تسعينات القرن العشرين وإنتشارها ونموها ظهر مصطلح التجارة الإلكترونية ثم تطورت تطبيقات التجارة الإلكترونية واتسع تطبيقها.

بإنتشار شبكة الإنترنت ودخولها الخدمة العامة في النصف الأول من التسعينات ، ثم ظهور شبكة ويب خلال النصف الثاني من التسعينات بدأت الشركات تستخدم البريد الإلكتروني مع خدمات إستعراض وإنشاء مواقع ويب لعرض أنشطتها ومنتجاتها ووسائل الإتصال بها وبينها .

وعلى الرّغم من أن محورَ استخدام شبكة الإنترنت، أساسُه تبادلُ المعلومات وإيجادُ مساحاتٍ للمناقشة العلميّة *forums de discussion*، إلاّ أنّ واقع استخدام تلك الشبكة أخذ، في السنوات العشرين الأخيرة، يسجّل تقدّماً ملحوظاً في النشاط التجاريّ في العالم على حساب الأساس (أي تبادل المعلومات والمناقشة العلميّة). وذلك بعد أن غدت التجارة على الشبكة العنكوبيّة واقعاً لامفرّ منه. والملاحظ أن عدد الشركات العارضة على الشبكة المعلوماتيّة آخذ في التزايد بشكلٍ مضطردٍ وبخاصةٍ من خلال مواقع الويب (.WWW). بحيث ظهر الويب كأداةٍ فاعلةٍ عالمياً في تسويق المنتجات والخدمات على انواعها(سوءاً عرضاً أوترويجاً أوبيعاً...)، وتحوّلت بالتالي شبكة الإنترنت الى واجهةِ عرضٍ *vitrine* عالميّةٍ للتجارة .

لقد اصبحت الشبكة العالمية الواسعة World Wide Web بوابة التجارة ألإلكترونية بحق بتسهيل جميع عمليات التجارة الإلكترونية مثل اختيار البضائع او الخدمات من قائمة إلكترونية وإرسال الطلبات وأوامر الشراء ومتابعة التسليم وإرسال واستلام الفواتير والمدفوعات وسندات الشحن واشعارات ما قبل الشحن والاستلام بالطرق الإلكترونية، وان ما يجذب الشركاء التجاريين إلى بعضهم البعض عندما يزورون مواقع بعضهم البعض على الشبكة العالمية هي المقدرة الإلكترونية على وضع الوثائق التجارية والنماذج الإلكترونية على

الشبكة مباشرة والمقدرة على إنشاء ملفات إلكترونية مؤقتة واستطاعة الشريك التجاري في وضع القوائم بطريقة واضحة ، لقد استطاعت الشبكة العالمية Internet ان تجتذب الأضواء من نظام التبادل الإلكتروني للبيانات وتحيط بظاهرة التجارة الإلكترونية لأسباب عديدة منها ، ان الشبكة العالمية غير خاضعة لسيطرة شخص واحد أو جهة واحدة وانما يتم تبنيها على اساس تفاوضي عالمي مبني على الفكر والعلم، ووجود خدمات الدلائل الموزعة لأغراض البحث والاتصال مع أية جهة في العالم، وتلعب الشبكة العالمية دور الوسيط الحيادي نظراً لتقبلها جميع المقاييس في العالم، والازدياد غير الطبيعي لمقدمي الخدمات على الشبكة، ووجود أعداد هائلة من التجار في العالم والذين يستخدمون الشبكة العالمية كمحيط للتجارة الإلكترونية.

مفهوم التجارة الإلكترونية :

تتضمن التجارة الإلكترونية – كمفهوم عام – أي شكل للصفقة التجارية يتفاعل فيها الأطراف إلكترونيا بدلا من المبادلات المادية أو العقود المالية المباشرة ويختلف مفهوم التجارة الإلكترونية عن مفهوم الأعمال الإلكترونية ، فالأعمال الإلكترونية أوسع نطاقًا وأشمل من التجارة الإلكترونية ، فهي تقوم على فكرة الأداء الإلكتروني في العلاقة بين إطارين من العمل وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية ، ولا تتعلق فقط بعلاقة المورد بالعميل بل تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها وإلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه ، في حين أن التجارة الإلكترونية نشاط تجاري يهتم بتعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية ضمن بيئة تقنية خاصة به ، وأن التجارة الإلكترونية هي مجرد وجه رئيسي من أوجه الأعمال الإلكترونية مثل : التسويق الإلكتروني ، المصارف الإلكترونية ، التوريد الإلكتروني ، وما إلى ذلك من أنشطة الأعمال الإلكترونية . وبالتالي فإن علاقة الأعمال الإلكترونية بالتجارة الإلكترونية هي علاقة الكل بالجزء والعام بالخاص والتكنولوجيا المتكاملة وتطبيقاتها.

وفي الواقع ان جمع العناصر التي يحتويها مفهوم التجارة الالكترونية بصورة تعريف جامع مانع امر في غاية الصعوبة لان المصطلح المراد تعريفه متغير باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة التي تطرأ عليه. لذلك فقد عرفت التجارة الإلكترونية بأنها : نوع من التجارة يتم من خلال أي وسيط إلكتروني بما في ذلك التجارة التي تتم عبر التليفزيون والفاكس ، وكذلك عبر الإنترنت ، وشبكات الاتصال المخصصة لذلك .

وهناك تعريف ثان للدكتور عماد الحداد وهو أكثر ملائمة للتجارة التي تعتمد على الإنترنت ، حيث قيل بأن التجارة الإلكترونية : عبارة عن تكامل وسائل الاتصال وإدارة البيانات والإمكانات الأمنية التي تسهل تبادل المعلومات المتعلقة ببيع السلع والخدمات.

كما عرفت بأنها مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكة كمبيوترية ، ومن ضمنها الإنترنت .

وقد قيل بأن تعريف هذا المصطلح يختلف بحسب وجهة النظر التي تعرفه :

فعالم الاتصال يعرف التجارة الإلكترونية بأنها : وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الكمبيوتر أو عبر أي وسيلة تقنية (مادية غير ملموسة).

ومن وجهة نظر الأعمال التجارية : فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة.

وعالم الإنترنت يعرفها : بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت.

وتعرف أيضا بأنها مجمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (شركات / مؤسسات / أفراد) والمعتمدة على المعالجة الالكترونية للبيانات (النصوص/الصوت/ الصورة) ويتضمن التعريف تأثيرات التبادل الالكتروني للمعلومات التجارية على المؤسسات والتفاوض التجاري والعقود والضرائب والتسويات المالية.

وهناك من يركز على عنصر السوق الإلكتروني المفتوح في تعريف التجارة الإلكترونية فعلى سبيل المثال تعرف بأنها ((تتضمن وجود سوق عالمي إلكتروني

يتمكن من خلاله جميع العاملين في الحلقات الإنتاجية بالتعامل الفوري الآني مع بعضهم البعض لمصلحتهم المشتركة والمتبادلة)) وبهذا المعنى فان التجارة الإلكترونية توجد بيئة تمكن الزبائن من التحكم بشكل اكثر فعالية في عملية الشراء وكذلك في الحصول على معلومات خاصة وحسب الطلب. قد يبدو ان هناك تشابهاً بين السوق التقليدي والسوق الإلكتروني باعتبار ان الوظيفة الأساسية للسوق، سواء كان سوقاً الكترونياً ام غير ذلك، هي تيسير وسائل التعاملات بالسلع والخدمات، لكن هذا التشابه يؤدي إلى نتائج غير صحيحة حول التجارة الإلكترونية فليست هذه الأخيرة مجرد وسيلة أخرى للتسوق تضاف الى الوسائل المعروفة، كالتسوق عن طريق الهاتف أو طلب السلعة بالبريد أو التسوق من المنازل عن طريق الشبكات الخاصة بذلك (التلفاز والهاتف)، كما أن التجارة الإلكترونية تتعامل مع منتجات رقمية تختلف أختلافاً جذرياً عن غيرها، فهي منتجات يتم تصنيعها ونقلها وتسليمها واستهلاكها بشكل يختلف تماماً عن أي منتج مادي من النوع المألوف. بالإضافة الى ذلك، فأن المنتجين والمتسهلكين يتحاورون بشكل نشط فيما بينهم لتحديد مواصفات المنتجات والتأثير فيها، وكذلك لتحديد مستوى جودتها وتحديد أسعارها. الجانب المهم في الموضوع هو أن الوسائل التقنية التي تقوم أو تعتمد عليها التجارة الإلكترونية منتشرة انتشاراً واسعاً للغاية وأن استخدام تلك الوسائل غير قاصر على المعاملات التجارية بل قد يكون الاستخدام لأغراض العمل والترفيه والاتصالات، وغير ذلك.

يُلاحظ أن عدم الاتفاق حول تحديد تعريف للتجارة الإلكترونية أنعكس على المستوى الدولي فقانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. جاء خالياً من تعريف أو تحديد لمعنى التجارة الإلكترونية لأن لجنة الأمم المتحدة

للقانون التجاري الدولي كانت قد قررت عند أعداد القانون النموذجي أن تاخذ في الاعتبار (عند التطرق الى الموضوع المعروض عليها) مفهوماً موسعاً للتبادل الإلكتروني للبيانات، يشمل مجموعة متنوعة من استخدامات التبادل الإلكتروني للبيانات المتصلة بالتجارة والتي قد يشار اليها عموماً تحت عنوان التجارة الإلكترونية بالرغم من وجود امكانية استخدام عبارات وصفية أخرى. ومن بين وسائل الابلاغ التي يشتمل عليها مفهوم التجارة الإلكترونية هناك أساليب الارسال التالية التي تستند الى استخدام التقنيات الإلكترونية: الابلاغ عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات المعّرف تعريفاً ضيقاً بانه ارسال البيانات من حاسوب الى حاسوب بصيغة قياسية موحدة، وبث الرسائل الإلكترونية التي تنطوي على استعمال المعايير المتاحة للعموم أو المعايير المتعلقة بحقوق الملكية، وارسال نص لا يراعي شكلاً محدداً بالرسائل الإلكترونية عن طريق الإنترنت. ومن الجدير بالاهتمام ان تطبيق مبادئ وأحكام القانون النموذجي لا ينحصر في نطاق تقنيات الإبلاغ الأكثر حداثة (كالتبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني) وانما ينطبق ايضاً على تقنيات إبلاغ أقل تطوراً كالنسخ البرقي. ولا يجوز من حيث المبدأ استبعاد أية تقنية من تقنيات الإبلاغ من نطاق القانون النموذجي حتى يستوعب هذا القانون تقنيات الإبلاغ المقبلة.

بالرغم من عدم وجود تعريف متكامل للتجارة الإلكترونية إلا أنه لا يعني غياب صورة واضحة تبين معالم الحدث الاقتصادي العلمي بل يمكن، ومن خلال امعان النظر فيما سبق من التعريفات، تحديد المسائل الاساسية التي ترتكز اليها التجارة الإلكترونية. إذ لا بد من مباشرة الأعمال التجارية بمفهومها الواسع باستعمال أية وسيلة إلكترونية تسمح بمعالجة المعلومات التجارية الى رسائل

بيانات وسواء كان تنفيذ الصفقة التجارية بوسيلة إلكترونية أم بالطرق المادية المعروفة، ولا يوجد تفريق بين من يقوم بمزاولة المعاملات الإلكترونية أن كانت حكومة أو مؤسسة تجارية أو فرداً وسواء كان هذا الاخير تاجراً أم مستهلكاً. وهذا يزيل الغموض عن عبارة التجارة الإلكترونية بشكل عام ويسهل دراسة المفهوم القانوني لها.

وأخيراً يمكن القول بان التجارة الالكترونية هي مجمل العمليات التجارية التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) أو من خلال وسائل الكترونية أخرى . ومعنى هذا أنها تتناول الصفقات والأعمال والاتفاقيات التي تعقد بين بائعين ومشترين ومن على شاكلتهم لمنتج (سلعي) أو (خدمي) عبر الانترنت • وهذا التعريف يتسق مع تعريف منظمة التجارة العالمية حيث عرفت التجارة الالكترونية بأنها "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية" وقد عرفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بأنها " تتمثل بصفة عامة فى المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية والصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة يمكن أن تتصل بالشبكة المفتوحة" .

ويتكون مصطلح التجارة الالكترونية من مقطعين :

اولاً : التجارة : هذا المقطع يعبر عن نشاط تجاري واقتصادي معروف لدينا ويتم من خلاله تبادل السلع والخدمات باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة عبر الانترنيت وخدمات ما بعد البيع والاعلان والتسويق والتعامل في الاصول المالية والاعمال المصرفية مثل تحويل النقود والمزايدات والمناقصات وفقا لقواعد ونظم متفق عليها .

ثانياً : الكترونية : تعني القيام باداء النشاط الاقتصـادي التجاري باستخدام تكنلوجيا الاتصال الحديثة مثـل شبكة الانترنيـت والشبكات والاساليب الالكترونية واليات الاتصال عـن بعـد مثل التلفون والفاكس وشبكات تربـط بين اعضائها فـي مجالات محددة وهي شبكات الاتصال .

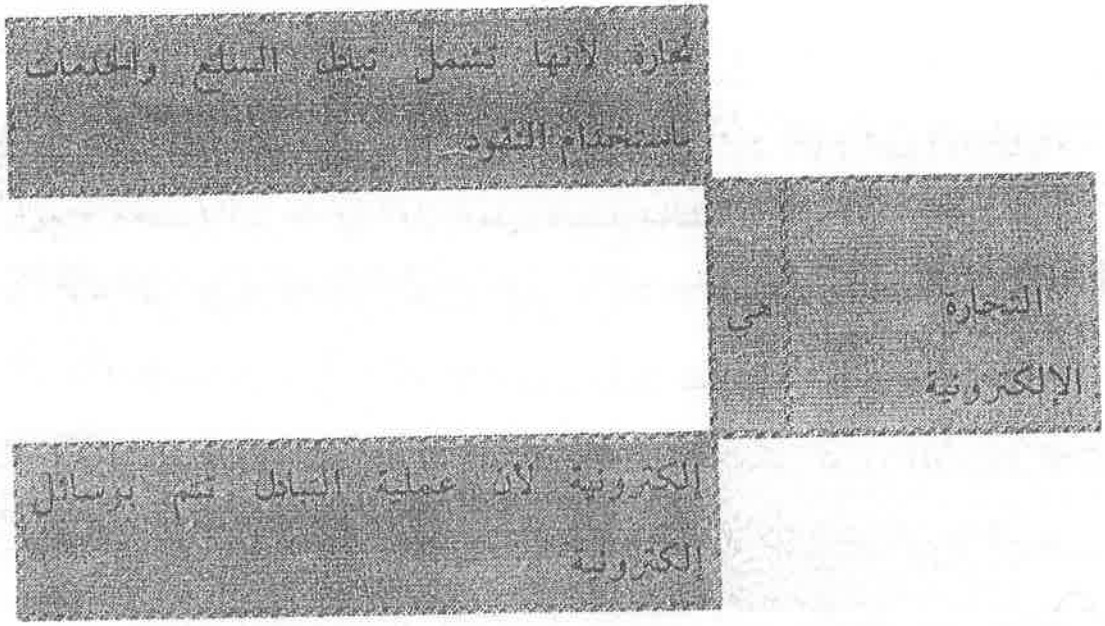

مقومات التجارة الإلكترونية

كي يمكن للتجارة الإلكترونية أن تنمو وتتطور ينبغي توفر عدة مقومات أساسية تساهم جميعها في خلق بيئة مناسبة، وتساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منها. ومن تلك المقومات :-

أ - توافر بنية تحتية تتمثل بالاتصالات ونشر شبكة الأنترنيت على نطاق واسع بحيث يمكنها النفاذ لأوسع شريحة من المجتمع وبأسعار تنافسية.

ب - نشر الوعي العلمي والثقافي والقضاء على الأمية المعلوماتية لدى أفراد المجتمع يساهم في أصدار التشريعات المناسبة والمعالجات القانونية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا الحقل. الامر الذي سيساعد على تقليل

عمليات النصب والاحتيال وكذلك يساهم في ثقة المواطن في عمليات البيع والشراء.

ج - وجود بنية تحتيه كافية للخدمات المالية لاسيما في مجال التعامل المالي المصرفي وتمكينه من دعم عمليات التجارة الإلكترونية والتوسع في نظم الدفع الإلكتروني لاسيما بطاقات الائتمان وتيسير أبرام معاملات مالية مأمونة على الشبكة.

خصائص التجارة الالكترونية

١- السرعة في انجاز العملية التجارية : ان الامر المهم في التجارة الالكترونية هو السرعة في انجاز عملية البيع والشراء والتنافس العالمي مما يدفع ذلك نحو تجويد الانتاج . حيث تؤمن شبكة الانترنيت السرعة في التعاقد وبامكان المتعاملين عبر شبكة الانترنيت تأمين تبادل الايجاب والقبول باسرع زمن ممكن وفي حالة توافق الايجاب والقبول يمكن تصور التنفيذ الالكتروني الفوري للعقد وخاصة فيما يتعلق بالوفاء حيث ان اجراء التعاقد يتم بشيك الكتروني او التمويل الالكتروني للاموال ويتم ذلك بتحويل الشيك عبر حسابات مختلفة واصدار قوائم الثمن واتمام عملية البيع والشراء.

٢- توسيع نطاق الاسواق التجارية: ان التجارة الالكترونية اصبحت اعجوبة أواخر القرن العشرين وصار لها عالمها الخاص حيث تميزت بالغاء الحدود امام دخول الاسواق التجارية.اذ اصبحت جميع اسواق العالم بفضل شبكة الانترنيت وبغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع والمشتري (سوقاً مفتوحة)

٣- وجود الوسيط الالكتروني : وهو جهاز الحاسوب (الكومبيوتر) لدى كل من الطرفين المتعاقدين الذي يتصل بشبكة الاتصالات الدولية التي

تقوم بنقل التعبير عن الارادة لكل من الطرفين المتعاقدين في نفس الوقت بالرغم من تباعد المكان والموطن الذي يقيمون فيه .

٤- توفير خيارات التسوق الافضل : ان طبيعة نشاط التجارة الالكترونية يمكن الشركات المنتجة من عرض افضل المنتجات وبذل الجهود لاشباع رغبات المشترين من خلال عرض خيارات متنوعة للتسوق والتجارة الالكترونية تمكن المتسوق من الحصول على المعلومات الدقيقة والتفصيلية بسهولة فيما يتعلق بمواصفات السلع والبضائع المراد التعامل عليها.

٥- استحداث انماط جديدة من الاعمال التجارية : لقد فرزت التجارة عبر الشبكات الالكترونية انواع جديدة من الاعمال التجارية لم تكن معروفة قبل استخدام التجارة الالكترونية ولكي تنفذ عمليات التجارة الالكترونية يتطلب عدد من الاطراف المتداخلين ضمن العملية التقنية ويمكن تمثيلهم عللى شكل هرمي :

أ- بُنلة الشبكة الذين يؤدون وظائف تمويل وتنظيم وتشغيل البنية التحتية للشبكة كالدول والسلطات الرسمية.

ب- مشغلي شبكات الاتصال العامة والخاصة وناقلي رزم البيانات والمعلومات في الشبكة فيؤمنون الخطوط لموردي خدمات الاتصال حيث يؤدون مهام سياسية اكثر مما هي قانونية .

ج- دور مصممي المواقع على الشبكة وعادة ماتستعين بهم المؤسسات التجارية لبناء وتصميم مواقع لها على شبكة الانترنيت .

د- موردي خدمات الانترنيت وهي عبارة عن هيئات تتولى توريد خدمات الاتصال بالشبكة حيث يقومون بتقديم خدمة للمشتركين وهي

وصلهم بشبكة الانترنيت بموجب عقود اشتراك منفصلة تعرف بعقود الاتصال او (الاشتراك) بشبكة الانترنيت وفي الوقت الذي يقدمون خدمات تقنية اخرى تكميلية كاستيداع الرسائل الالكترونية المرسلة وخطط المواقع التي يكثرالطلب عليها من قبل المشتركين.

٦- دعم وتطوير تقنيات الاعمال المالية والمصرفية: من اهم متطلبات التجارة الالكترونية هو توفير الية سريعة في الوفاء والاداء المالي تنسجم مع طبيعة هذه التجارة والغاية التي وجدت من اجلها .

فالتجارة الالكترونية يجب ان تعني بالاضافة الى انشاء العقود الكترونياً بإمكانية دفع الثمن في هذه العقود بذات الاسلوب وهو مايعبر عنه بالدفع الالكتروني مثل بطاقات السحب الالكتروني والبطاقات الذكية والصكوك الالكترونية وغيرها وتساعد هذه الوسائل في تطوير التعامل المعرفي التقني.

٧- تطوير معايير المنافسة التجارية والاداء التجاري: ان التجارة الالكترونية توفر امام المستهلك خيارات غير متناهية عند تسوقه للسلع من خلال عرض المنتوج الاجود بالسعر الافضل فالمهم في تعاطي التجارة الالكترونية هو ايجاد طرق مقنعه للعملاء لضمان استمرار تعاملهم مع المؤسسة من خلال تقديم الافضل. وفي ظل متطلبات التجارة الدولية المتمثلة بتحرير التجارة في السلع والخدمات ودخول الشركات الاجنبية الاسواق الوطنية بوصفها جهات منافسة حقيقية .

مزايا التجارة الالكترونية :

تعد التجارة الالكترونية وسيلة هامة لتعزيز حركة التعامل وهى بلا شك ستشهد نمواً مضطرداً خلال السنوات القادمة نظراً لمزاياها المتعددة والمتمثلة فيما يأتي :

١- المساعدة في تبسيط الهياكل التنظيمية من خلال إيجاد هيكل إداري يتميز بمستويات معرفية عالية تتواءم مع طبيعة هذا النمط من التجارة الذي يعتمد على أجهزة الحاسبات كما يقلل من الحاجة إلى المخازن وتوافر حد معين من المخزون السلعي سواء خاماً أو في شكل منتج تام الصنع حيث يمكن تلقى طلبات المشترين واستيفاؤها مباشرة من المصانع ووكلاء البيع ويعني هذا تخفيض تكاليف التشغيل.

٢- خلق الفرص أمام سرعة عقد الصفقات وإتمام الأعمال وهو الأمر الذي لا يتوافر للتجارة التقليدية من حيث العمل على فتح أسواق جديدة والتي تعتمد فى جزء كبير منها على الاتصال الشخصي والبعثات الترويجية وهو الأمر الذي يزيد من التكلفة في حين أن التجارة الالكترونية توفر خدمات التسويق وتقدمها للعملاء بالتفصيل وبما يتناسب مع السوق المستهدفة والعميل المتوقع.

٣- المساعدة في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها بعيدا عن الأخطاء حيث أن الاعتماد على الأجهزة الالكترونية يقلل من الأخطاء البشرية ويقلل من التكاليف المتعلقة بتداول المستندات بين الإدارات ويأتي فى هذا السياق إمكانية تبنى أنظمة معلومات جيدة ودقيقة تقلل من مخاطر تراكم المخزون حيث تتيح التجارة الالكترونية للمنتجين تحديد وقت أقل لمقابلة الطلبات المفاجئة والوفاء بها بكفاءة وفى وقت أقل.